تقدر بـ ٦٧ كم مربع. ومن المعروف طبعاً ان هنالك تفاوتاً حاداً في التضاريس الطبيعية والخصائص الجغرافية الاخرى ذات العلاقة بالانتاج الزراعي، ولكن بشكل عام فان نسبة الارض القابلة للزراعة الاقتصادية هي قليلة نسبياً بسبب الوعورة الزائدة والانحدار الشديد الذي يميز الجزء الاكبر من الضفة. ويمكن اخذ فكرة عن توزيع مساحة الضفة الغربية حسب قابليتها للانتاج الزراعي من التصنيف الجوي الذي اجرته شركة تاهل (TAHAL) في سنة ١٩٦٨ والذي تتلخص نتائجه في الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)

تصنيف الارض حسب قابليتها للاستعمال الزراعي

الصنف	المواصفات الانتاجية	المساحة (دونم)*	٪من المجموع
١	ملائمة للمحاصيل المروية بدون عوائق	١٧٢,٢٩٢	٢,٩
٢	ملائمة للزراعة المروية مع وجود عوامل محددة	٤٣٩,٧٧٤	٧,٥
٣	ملائمة للزراعة البعلية	١,٤٣١,٠٥٨	٢٤,٣
٤	قابليتها للزراعة محدودة جدا واستصلاحها غير اقتصادي	٢,٢٦٢,٧١٧	٣٨,٥
٥	غير ملائمة للفلاحة ولكنها تصلح للرعي	٥٩١,٣٨٨	١٠,١
٦	ملائمة للرعي مع وجود عوامل محددة	٩٨٠,٧٣٤	١٦,٧
	المجموع	٥,٨٧٧,٩٦٣	١٠٠,٠

* تزيد المساحة الاجمالية في هذا الجدول عن مساحة الضفة الغربية بسبب احتوائه خطأ على بعض المناطق الداخلة ضمن الخط الاخضر.

يتبين حسب معطيات الجدول السابق ان حوالي ١٠٪ فقط من مساحة الضفة الغربية هي قابلة للزراعة المروية المكثفة، سواء بقيود او بدون قيود، وبأن ٢٤٪ من المساحة هي قابلة للزراعة البعلية. اما الجزء الاكبر (٦٦٪) فهو ارض غير صالحة للزراعة الاقتصادية بالمعايير السوقية الدارجة.

هنالك بالطبع خلافات واضحة في الرأي بين الخبراء حول صحة التقديرات الواردة في الجدول السابق، حيث يعتقد كثير من الخبراء المحليين ان نسبة الارض القابلة للزراعة بحسب المقاييس السائدة محلياً هي اعلى مما هو مذكور في هذا التصنيف. وبالفعل يمكن رؤية مساحات واسعة من الارض التي يستغلها اصحابها باشكال متنوعة من الانتاج الزراعي، مثل زراعة المحاصيل الحقلية او الاشجار المثمرة، والتي تظهر في التصنيف الجغرافي تحت نوع الارض غير الصالحة للزراعة. لكل ذلك فانه ليس من المستغرب ان نجد بان تقديرات الخبراء الزراعيين العرب لمساحة الارض القابلة للزراعة في الضفة